

حول  
سُلْطَة مَحْكَمَة الْعَدْلِ الدَّوْلِيَّةِ  
فِي  
اتِّخَاذِ تَدَابِيرٍ تَحْفَظِيَّةٍ

نُطُبِعَ عَلَى الْأَرْصَافِ مَادِيَّاتِ رَجَبِ ١٤١٧ هـ مِنْ مَحْكَمَةِ الْعَدْلِ الدَّوْلِيَّةِ  
فِي قَضِيَّةِ الْإِفْرَاقِ الْقَارِي لِمَهْمَلِ نَجِيهِ بَيْنَ تَرْكِيَا وَالْيُونَانِ

رَكَنُهُ  
مُحَمَّدُ السَّعِيدُ الدَّقَانُ  
مُدَرِّسُ الْقَانُونِ الْعَرَبِيِّ  
بِمَكْتَبَةِ الْحَقُوقِ - مَدِينَةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ

١٩٧٧

دار الطبوعات الجامعية  
أمام كلية الحقوق الإسكندرية

اهداءات ٢٠٠٣

أ.د/ ماهر عبد الحادي

القاهرة

حول  
سُلْطَةِ مَحْكَمَةِ الْعَدْلِ الدَّوْلِيَّةِ  
فِي  
اتِّخَاذِ تَدَابِيرٍ تَحْفَظِيَّةٍ

مكتبة  
محمّد سعيد الدقّان  
مدرس القانون الدولي  
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

١٩٧٧

دار المطبوعات الجامعية

أمام كلية الحقوق - الإسكندرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

، وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط

إن الله يحب المقسطين ،

، صدق الله العظيم ،



## مقدمة

بعد سلسلة من الخلافات التي نشبت بين تركيا واليونان حول حق كل منهما في استغلال الأفرير القارى للجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه ، وإذ وصلت العلاقات فيما بين الدولتين إلى مرحلة من التوتر استدعت تعبئة القوات المسلحة لكل منهما خاصة بعد إرسال تركيا لبعض سفن الأبحاث التركية التي تحرسها البارجات الحربية لكي تقوم بدراسات علمية في المنطقة المتنازع عليها في بحر إيجه (١)، تقدمت اليونان بشكوى في العاشر من أغسطس سنة ١٩٧٦ دعت فيها مجلس الأمن للانعتقاد ببعث النزاع التركي اليوناني في هذا الشأن . وفي نفس اليوم تقدمت بعريضة Réquête أودعتها لدى قلم كتاب محكمة العدل الدولية Le Greffe ترفع بمقتضاها دعوى ضد تركيا . وقد ضمنت اليونان هذه العريضة الأمور التي تريد من المحكمة أن تفصل فيها، وهي :

أولا : أن الجزر اليونانية الواقعة في بحر إيجه لها الحق - باعتبارها جزءا من الإقليم اليوناني - في أن يكون لها جزء من الأفرير القارى ، كما أن اليونان حقوقا سيادية استثنائية droits souverains exclusifs على أفريرها القارى تنبج لها مكنة التنقيب عن الموارد الطبيعية فيها واستغلالها .

ثانيا : أن تركيا ليس لها حق في اتخاذ أى نشاط متعلق بالتنقيب واستغلال

---

(١) أنظر لي تلميل ونظور هذه الأحداث :

Réquête introductive d'instance du 10 août 1976, Plateau Continental de la Mer Egée, Grèce contre la Turquie, Publication de la C.I.J., 1976, pp. 4 et ss.

هذه الموارد الطبيعية ، أو اجراء ابحاث فى هذا الافيز القارى (١)

وفى ذات الوقت طلبت اليونان من المحكمة وبناء على نص المادة ٤١ من النظام الأساسى لهذه الاخيرة والمادة ٦٦ من لائحتها الداخلية ان تأمر باتخاذ اجراءات تحفظية Mesures conservatoires تمثل فى الامور الآتية :

أولا : أن تطلب المحكمة من كل من تركيا واليونان الامتناع عن أى نشاط متعلق بالتنقيب عن الموارد الطبيعية واستغلالها فى الافيز القارى للجزر اليونانية فى بحر ايجيه ، وكذلك الامتناع عن اجراء أية دراسات علمية على المنطقة المتنازع عليها .

ثانيا : ان تطلب المحكمة من كلا الدولتين الامتناع عن اتخاذ اية تدابير عسكرية جديدة ، أو اتخاذ أية تصرفات من شأنها أن تعرض العلاقات السليمة بين الدولتين للخطر (٢) .

وعلى الرغم من امتناع تركيا عن المثول أمام المحكمة ، إلا أنه فى السادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٧٦ تلقى قلم كتاب محكمة العدل الدولية مذكرة من الحكومة التركية متضمنة ملاحظات الحكومة التركية على عريضة اليونان باتخاذ تدابير تحفظية ، قررت فيها أن يحكمه العدل الدواية ليس لها ولاية نظر الدعوى ، ومن ناحية أخرى فان الحقوق التى تدعيها اليونان لا تقتضى على أية حال اتخاذ تدابير تحفظية . ومن ثم فقد طلبت الحكومة التركية فى مذكرتها من المحكمة ان تقضى برفض دعوى اليونان ، وأن ترفض طلب اليونان باتخاذ



تدابير تحفظية ، وأن تأمر بشطب الدعوى من جدول المحكمة (١) .

وفي الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧٦ أصدرت محكمة العدل الدولية أمرا  
Ordonnance قررت بموجبه رفض طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية (١) .  
وقد تعرضت حيليات هذا الأمر لمسألتين نعرض لهما بالتعليق فى هذه الدراسة :  
أولا : مدى ارتباط سلطة المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية بقبول ولايتها بنظر  
موضوع الدعوى .

ثانيا : الظروف التى تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية ومدى علاقة ذلك  
بالحق المراد حمايته .

ونخصص لبحث كل مسألة من هاتين المسألتين فصلا فى هذا البحث .

---

(١) للنشرة الاعلامية رقم ٦ / ١٩٧٦ الصادرة من المحكمة بتاريخ ٢٦  
أغسطس ١٩٧٦ .

(٢) Plateau Continental de la Mèr Egée, Mesures Con-  
servatoires, Ordonnance du II Septembre 1976, C I J. Rec.,  
1976.

ويراهى أن المحكمة قد أجلت بموجب أمرها الصادر فى ١٨ إبريل ١٩٧٧ ميماد  
تقديم مذكرة اليونان حول ولاية المحكمة بنظر الدعوى من ١٨ إبريل ١٩٧٧ إلى  
٢٤ أكتوبر ١٩٧٧ ، وأجلت أيضا ميماد تقديم للذكرة التركية المضادة من ١٨ يوليو  
١٩٧٧ حتى ٢٤ إبريل ١٩٧٨ .

وقد جاء هذا التأجيل بناء على طلب اليونان نظرا لوجود مفاوضات بينها وبين تركيا  
يهدف حل النزاع على الافرىز القارى لجزر اليونانية ببحر ايجيه .

Le Progrès Égyptien, Mercredi 20 avril 1977.



## الفصل الأول

العلاقة بين اختصاص المحكمة بنظر الموضوع

وسلطتها في اتخاذ التدابير التحفظية

ذهبت محكمة العدل الدولية إلى أن اختصاصها بالأمر باتخاذ تدابير تحفظية استنادا إلى ما تنتج له المادة ١٧ من نظامها الاساسى بعد اختصاصا أصيلا مستقلا عن اختصاصها بنظر موضوع الدعوى ، بحيث يمكن لها أن تأمر باتخاذ مثل هذه الاجراءات دون توقف ذلك على تأكدها من ولايتها بنظر الدعوى ، بل وقبل التصدى لهذه الولاية أصلا .

وفي هذا الصدد تقول — في ردما على ما ساقته اليونان من أسانيد تؤيد اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعتها على تركيا (١) — أنه :

(١) من بين ما استندت اليه اليونان في تأييد اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعتها على تركيا ما جاء في المادة ١٧ من الاتفاق العام المبرم في جنيف سنة ١٩٢٨ المتعلق بحسب " المنازعات الدولية " بالطرق السلمية . والذي جاء فيه :

Tous différends au sujet desquels les parties se contesteraient réciproquement un droit seront, sauf les réserves éventuelles prévues à l'article 39, soumis pour jugement à La Cour Permanente de Justice Internationale, à moins que les Parties se tombent d'accord, dans les termes prévus ci-après, pour recourir à un Tribunal Arbitral".

وقد انضمت اليونان الى هذا الاتفاق في ١٤ سبتمبر ١٩٣١ ، وتركيا في ٢٦ يونيو ١٩٣٤ . أنظر :

Réquête introductive d'instance de la Grèce contre la Turquie, op. cit. p. 19.

و ليس من الضروري في المرحلة الحالية من الدعوى ان تنتهي المحكمة برأى  
 قاطع في شأن المسج التي ساقها اليونان متعلقة بتطبيق اتفاق جنيف لسنة ١٩٢٨  
 بين تركيا واليونان، وبالتالي فإن المحكمة لن تبحث اختصاصها بالأمر بالتدابير  
 التحفظية إلا في إطار للأداة ٢١ من نظامها الأساسي، (١).  
 كما أنها تقول في موقع آخر من الأمر ordonnance الذي أصدرته في  
 صدد ذات النزاع :

و أن اختصاص المحكمة بالأمر باتخاذ تدابير تحفظية لا يستوجب منها أن  
 تفصل في أي مسألة متعلقة باختصاصها بنظر للموضوع .. ( خاصة وأن ) الأمر  
 الصادر من المحكمة بصدد هذه التدابير لن يمس على أي نحو ولايتها بنظر  
 الدعوى، أو أي مسألة متعلقة بموضوع الدعوى، كما أنه لن يمس حقوق  
 الحكومة اليونانية أو الحكومة التركية في أن تخدم أي منها دفاعها في هذا  
 الصدد، (٢).

Ordonnance du 11 Septembre 1976, op. cit., p. 6 (١)  
 parag. 21.

(٢) وفي هذا الصدد تقول المحكمة :

“Considérant que, pour se prononcer sur la présente  
 demande en indication de mesures conservatoires, la Cour n'est  
 appelée à statuer sur aucune question relative à sa compétence  
 pour connaître du fond; et considérant qu'une décision rendue  
 en la présente procédure ne préjuge en rien aucune question  
 de ce genre ni aucune question relative au fond et qu'elle  
 laisse intact le droit des Gouvernements Grèce et Turc de faire  
 valoir leurs moyens en ces matières”.

Ordonnance, op. cit., p. 13 parag. 44.

ويندر أن محكمة العدل الدولية قد شابت بموقفها هذا تضاعفا سابقا لها -  
وللمحكمة الدائمة للعدل الدولي - لى تأييداً من جانب فريق الفقه ما يوت فيه كلا  
المحكمتين بين اختصاصها الرئيسى بنظر موضوع الدعوى *Compétence principale*  
واختصاصها الفرعى بنظر بعض الطلبات التى يبدىها أحد أو بعض أطراف الدعوى  
قبل تصدى المحكمة لنظر موضوع الدعوى *Compétence incidente* (١) .

فالمحكمة الدائمة للعدل الدول ترى ان اختصاصها بنظر الطلبات العارضة  
- ويدخل فيها الاختصاص الامر باتخاذ تدابير تحفظية - انما يثبت للمحكمة  
حتى فى حالة غياب النص الصريح على منحها هذا الاختصاص لأن ذلك يقتضيه  
حسن سير العدالة والاجراءات أمام المحكمة ، كل ذلك بقطع النظر عن  
اختصاصها أو عدم اختصاصها بنظر موضوع النزاع (٢) .

---

(١) أنظر فى التفرقة بين الاختصاص الاصلى والاختصاص الفرعى :

ABI SAAB Georges, *Les exceptions préliminaires dans la procédure de la Cour Internationale*, Pedone, Paris, 1967, pp. 84 et sa.

(٢) تحول المحكمة الدائمة للعدل الدولي فى هذا الصدد :

“La Cour est libre d'adopter la règle qu'elle considère comme la plus appropriée à la bonne administration de la justice, à la procédure devant un tribunal international, et la plus conforme aux principes fondamentaux du droit international.

*Affaires des concessions mawromates en Palestine*, C.P.J.I., Serie A, no. 2, 1924, p. 16.

مشار اليه فى أبرز صلب ، المرجع السابق ، ص ٨٩ - ٨٥ .

كذلك فإن محكمة العدل الدولية قد اعتنقت مذهباً مقارباً لما سبق أن قررته المحكمة الدائمة للعدل الدولي. ففي القضية الخاصة بشركة البترول الانجليزية الايرانية قررت محكمة العدل في حيليات الأمر الصادر منها باتخاذ التدابير التحفظية التي طلبتها انجلترا ان «اتخاذ التدابير التحفظية ان يمس سلطة المحكمة في الفصل بمسألة اختصاصها بنظر الموضوع...» كما أن مضمون التدابير التحفظية - كما هو منصوص عليه في النظام الاساسي للمحكمة - يشمل في حماية حقوق الاطراف انتظاراً لحكم المحكمة. كذلك فإن الصيغة التي استخدمتها المادة ٤١ من الميثاق، والمادة ٦١ فقرة ٦ من لائحة المحكمة التي تتيح لهذه الأخيرة أن تأمر من تلقاء نفسها باتخاذ مثل هذه التدابير يوحى بأن المحكمة ينبغي أن تتوافر - بموجب هذه التدابير - على حماية الحقوق التي يمكن أن يتربط بها الحكم الصادر فيما بعد، لأي من المدعى أو المدعى عليه، (١).

Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co, Ordonnance du 5 Juillet (١) 1951, C.I.J. Rec., 1951, p. 93.

وأنظر ذات الاتجاه، ماذهبت اليه محكمة العدل الدولية في قضية *Nottebohm* من أن :

“La saisine de la Cour est une chose, l'administration de la justice en est une autre. Celle-ci est régie par le statut et par le règlement que la Cour a arrêté en vertu des pouvoirs qui lui a conférés l'article 30 du statut. Une fois la Cour est régulièrement saisie, la Cour doit exercer ses pouvoirs tels qu'ils sont définis par le statut”.

Affaire *Nottebohm* (exception préliminaire), C. I. J. Rec., 1953, p. III.

وأنظر أيضاً :

Affaires de la Compétence en matière de la Pêcherie (Royaume — Unies c/Islande, Allemagne Fédérale c/Islande). Ordonnances, du 17 août 1972, C.I.J. Rec., 1972 pp. 12 et ss et 30 ss.

وأنظر في الاتجاهات الفتية الواردة لهذا الوقت :

على أن الذي يستأنف النظر هو أن المحكمة إذ ترفض التعرض لبحث

MANLEY O. HUDSON, la Cour Permanent de Justice Internationale, Pedone, Paris. 1936. p. 420.

وأنظر أيضا الرأي الفردى القاضي فيترودورس في قضية شمال الكامبرون الذي اظهر بوضوح التفرقة بين هاتين الطائفتين من الاختصاصات . فيقول :

«... sur le plan juridictionnel, il existe une compétence de fond .... Mais il existe aussi une compétence préliminaire ou "incidente" (faculté de prendre des mesures conservatoires, d'accepter des demandes reconventionnelles ou des interventions de tiers. ... etc.) que la Cour peut exercer avant meme d'avoir statué sur sa compétence quant au fond...».

Affair du Cameroun Septentrional. opinion individuelle du Juge Fitzmaurice. G. I. J., Rec. 1963. p. 103.

وأنظر أيضا جورج أبي صعب ، المرجع السابق ، ص ٨٥ وما بعدها . وأنظر أيضا ما ساقه سيد فرانك سوسكيس في مرافعة في قضية شركة البترول الايرانية الانجليزية مستندا في ذلك الى رأى DUNBAULD الوارد في كتابه .

Interim measures of protection in international controversies, Cravenhage, 1932, p. 186.

وفيه يقول بأنه أصبح من قبيل البادية الاساسية القول بأن اختصاص المحكمة بالأمر بتدابير تحفظية لا يتوقف مطلقا على ثبوت اختصاصها بنظر الموضوع . وينجم عن هذا أن للمحكمة الحق في الأمر باتخاذ مثل هذه التدابير حتى قبل الفصل في النزاع المتعلق باختصاصها بنظر الموضوع .

مشار اليه في :

COCATRE-ZILGIEN André, Les mesures conservatoires en droit international.

إختصاصها فيما اتخذ قرارها بشأن التدابير التحفظية في الأمر الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ الذي نحن بصدد التعليق عليه إنما تراجع عن موقف سبق لها أن أتخذته في أمرها الصادر بشأن دعوى اتخاذ تدابير تحفظية في القضية المعروفة باسم « قضية التجارب الذرية ». المرفوعة من كل من استراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا في سنة ١٩٧٣ . وقد جاء في حشيات الأمر المذكور أن *prima facie* التي تقدمت بها الدولة المدعية تعد - لأول وهلة المدعى - أساساً صالحاً لإستاد الاختصاص للمحكمة . ومن ثم فإن المحكمة ترخص لنفسها بمحت طلب الدولة المدعية باتخاذ تدابير تحفظية (١) .

---

المجلة للمرة لقانون الدول ، المجلد ١١ سنة ١٩٥٥ ، الجزء الافرنسي  
ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وأنظر أيضا بيان الذي يرى أن بحث اختصاص المحكمة ينظر للوضع إنما يقتضي الألام بعض التضميلات التي لا يمكن الألام بها إلا بعد بحث متسق ، بينا الفصل في طلب اتخاذ تدابير تحفظية قد يتطلب أتمامه على وجه السرعة .

PERRIN G., *les Mesures Conservatoires dans les affaires relatives à la compétence en matière de pêcheries*, R.G.D.I.P., 1975, p. 27.

وأنظر أيضا دويسون الذي يرى أن :

« La compétence de la Cour pour indiquer des mesures conservatoires est inhérente non pas à sa compétence sur le fond, mais à sa simple saisine » .

DUBISSON Michel, *La Cour Internationale de Justice*, L. G. D J., Paris, 1964, p. 215 et ss.

وأنظر في معنى قريب :

LAUTERPACHT, *The development of international law by international Court*, London, 1958 pp. 110 ss.

VILLANI Ugo, *In tema di indicazione di misure cautelari de parte della Corte Internazionale di Giustizia*, Riv. di Diritte Internazionale, 1974 p. 662 ss

(١) وفي هذا يقول المحكمة :

« Les dispositions invoqués par le demandeur se présentent =



ومظهر التراجع من جانب المحكمة يمثل في أنها لم تشر - في أمرها الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ - إلى أنها قد بحثت إحتالات اختصاصها - أو عدم

---

= comme constituant *prima facie*, une base sur laquelle la compétence de la cour pourrait être fondée, et qu'en conséquence la cour se propose d'examiner la demande en indication des mesures conservatoires présentée par le demandeur.

Affaires des Essais Nucléaires, Ordonnances du 22 Juin 1975, C. I. J. Rec., p. 102 (Australie cont. France) et p. 138 (Newze-land cont. France).

والواقع أن موقف المحكمة على النحو الذي أشرنا إليه له أهمية الخاصة إذا علمنا أن كلا من استراليا ونيوزيلندا قد امتدنا - في اسناد الاختصاص إلى المحكمة -

على حقيقته :

أولهما : إلى دخول فرنسا طرف في الوفاق العام *Acte général* المبرم في جنيف سنة ١٩٢٨ الخاص بقسوة المنازعات بالطرق السلمية ، والمعدل في سنة ١٩٤٩ .

ثانيها : إلى تصريح فرنسا بقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية ٢٠ مايو سنة ١٩٦٦ ، والتصريح الاسترالي الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٥٤ .

على أن كلا هاتين المجتبتين كانتا موضع شك نظراً لتساؤل من ناحية حول مدى استمرار التزام فرنسا بالوفاق العام المبرم في سنة ١٩٢٨ ، ومن ناحية أخرى حول مدى إفلات الدهوى المرفوعة من الدولتين للدكورتين ضد فرنسا من نطاق تصريح هذه الأخيرة بقبول الولاية الإلزامية للمحكمة نظراً لتعطلها بشأن المسائل التي تنطبق بالدفاع الوطني *Défence nationale* . غلو أشدنا في الاحتياط ذلك لعلنا مدى أهمية ذكر المحكمة أنها تأمر باتخاذ تدابير تحفظية لاحتمالها أنها من الوهلة الأولى *Prima facie* تدعنا نحتمل نظر الموضوع . فهذا يصبح على أية حال - أت المحكمة تستقرم وجوه وأبلة ما بين اختصاصها بالأمر بين هذه التدابير وبين ولايتها بنظر الموضوع . أنظر في تنفيذ حجج كل من استراليا ونيوزيلندا ، الرأي المعارض للقاضي انياليو بيتو .

C.I.J. Rec., 1972, p. 128.

اختصاصها — بنظر الدعوى ، ولو لأول وهلة على الأقل *Prima Facie* مثلاً فعلت في أمرها الصادر بشأن التدابير التحفظية في قضية التجارب النووية . أما لماذا اعتبرنا موقف محكمة العدل الدولية في أحدث ما أصدرته من أوامر تراجعاً عن الأمر الصادر في شأن التدابير التحفظية في قضية التجارب النووية ، فلأن موقفها في شأن هذا الأخير يعد — في نظرنا — أكثر معقولة ، وأجدر بالتأييد من موقفها في الأمر الصادر بشأن التدابير التحفظية في القضية الخاصة بالافيرير القارى لبحر ايجيه الذى نحن بصدد التعليق عليه . ووجهة نظرنا في هذا الصدد تستند للعديد من الأسباب التى نعرض لها بمناسبة دراستنا لمدى ارتباط سلطة المحكمة في اتخاذ تدابير تحفظية بثبوت اختصاصها الرئيسى بنظر الموضوع .

مدى ارتباط سلطة المحكمة في اتخاذ تدابير تحفظية بثبوت ولايتها بنظر الموضوع :

إذا كانت محكمة العدل الدولية قد استقرت على عدم الربط بين سلطتها في اتخاذ تدابير تحفظية وبين فصلها في المسائل المتعلقة بولايتها بنظر موضوع الدعوى ، وجعلت من سلطتها في اتخاذ هذه التدابير رخصة أسندتها إليها نصوص نظامها الأساسى ولائحتها الداخلية، إلا أن ذلك النظر ليس من الأمور التى يسلم بها كل الفقه، بل إنه موضوع خلاف حتى بين قضاة المحكمة أنفسهم عبروا عنه سواء في آرائهم الفردية أو المعارضة على نحو ما يستبين لنا من بعد .

والواقع أننا نرى أن جسم هذا الخلاف يتوقف — الى حد كبير — على فهم المقصود بالولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية فيها صحيحاً ، وما قد يستتبعه ذلك من التعرض لموقف الذى ينبغي على المحكمة أن تتخذه إزاء المسائل المتعلقة باختصاصها كلما أثبتت بمناسبة رفع دعوى أمامها .

وتتعد ولاية المحكمة كلما كانت صالحة - من الناحية القانونية - لمباح الدعوى المرفوعة أمامها . وهي تصبح كذلك إذا كان أطراف الخصومة ذوي أهلية لرفع الدعوى أو لأن ترفع عليهم الدعوى ، وإذا كان موضوع الدعوى بما يصلح لأن تفصل فيه المحكمة (١) .

فلو أردنا أن نطبق هذه الأفكار على محكمة العدل الدولية لوجدنا أن ولايتها - في الأصل - ، ولاية اختيارية ، أي قائمة على رضا جميع المتنازعين بمرض أمر الخلاف عليها بالنظر والفصل فيه . فإذا فقد التراضي بينهم جميعا استحال مرض النزاع على المحكمة ، وذلك وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة ، (٢) .

---

(١) ولقد ذهبت محكمة العدل الدولية في رأيها لتعلق بإحكام المحكمة الإدارية لتنظيم العمل الدول إلى تحديد المقصود بولاية المحكمة الإدارية ، وهي أفكار يمكن أن تمدد على المقصود بولاية الأجهزة القضائية بوجه عام . وفي هذا يقول :

*Les termes « Compétence pour connaître (Competence to hear) employés dans la demande d'avis signifient qu'il s'agit de déterminer si le Tribunal Administratif était juridiquement qualifié pour examiner les requêtes dont il était saisi et statuer au fond sur les prétentions qui y étaient énoncées .*

*Compétence du T. A. O. I. T. à l'égard de requêtes dirigées Contre l'U.N.E.S.C.O., Avis consultative du 23 oct. 1956, Rec. C.I.J., 1956, p. 77.*

وينبغي دوينسون أن ولاية المحكمة لها مظهران ، مظهر شخصي يمثل في الإجابة على التناؤل : في مواجهة من تفصل المحكمة في الدعوى ، ومظهر موضوعي يمثل في الإجابة على التناؤل : فيما تفصل المحكمة .

DUBISSON, *op. cit.*, p. 133.

(٢) الأستاذ الدكتور حامد سلطان ، التعاون الدولي العام في وقت السلم ، ط ٤ ، -

بل أن ما يطلق عليه الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية ، لا يفلت هو الآخر من الأطار الإرادي للدول المعنية (١) . كل ما هنالك أن الولاية الاختيارية للمحكمة تنعقد إما بناء على اتفاق خاص بين الدول المعنية على رفع الامر للمحكمة Compromis يتضمن اتفاقهم على عرض النزاع القائم بينهم على المحكمة ، وإما أن توجد إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تقرر ولاية المحكمة بنظر كافة المنازعات المتعلقة بهذه الإتفاقيات . وواضح أن الاتفاق — في مثل هذه الصورة — يتضمن من ناحية واقعة اللجوء الى المحكمة لعرض النزاع أمامها ويتضمن من ناحية أخرى تحديد مضمون النزاع . أما في حالة اعلان قبول الولاية الإلزامية للمحكمة Déclaration facultative d'acceptation de la juridiction obligatoire de la Cour فإن الدول الأطراف في النظام الاساسي أن تصرح — وفق ما نصت عليه المادة ٣٦ فقرة ٣ من النظام الاساسي — بأنها تقتضى تصريحها هذا ؛ ودون حاجة الى اتفاق خاص ، تقرر للمحكمة يولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة قبل

---

= دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ ، ص ١٠٦٨ وأنظر في تفصيل كبير : الاستاذ الدكتور محمد طلعت الفتيحي ، الأحكام العامة في قانون الامم ، التنظيم الدول ، منشأة المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٧٣٠ وما بعدها . الاستاذ الدكتور مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، ط ٣ ، ١٩٧٦ ، ص ٣٤٧ وما بعدها . وأنظر أيضا :

DUBISSON, op. cit., p. 138 et ss.

(١) جلد سلطان ، المرجع السابق ، ص ١٠٦٩ ، وأنظر مؤلفنا في الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٤ وما بعدها . مفيد شهاب ، المنظمات الدولية ، المرجع السابق ، ص ٣٤٩ .

وأنظر مكس هذا : الاستاذة الدكتوراة عائدة راتب ، التنظيم الدولي ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، ص ١٩٧ .

الالتزام نفسه متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق ببعض المسائل المحددة .  
وهي : تفسير معاهدة من المعاهدات ، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي ،  
أو بتحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت كانت إلتهاكاً لالتزام دولي ، أو  
كانت متعلقة بنوع التعويض المترتب على انتهاك التزام دولي ومدى هذا  
التعويض (١) .

وواضح أن هناك تمايزاً بين كلا الأسلوبين اللذين تعتقد بهما ولاية المحكمة ،  
وهو تمايز يلقي بظله على سلطة المحكمة في تقدير مدى اختصاصها بنظر النزاع  
المروض عليها . فالأسلوب الأول لا يثير صعوبة ما : فالدول إما أن تتفق — في  
كل حالة على حدة — على الأجواء إلى المحكمة وتحدد في ذات الوقت موضوع الدعوى ،  
ويعني ذلك أن المحكمة تتوافر لديها كافة عناصر لإنعقاد ولايتها ، مجرد اتفاق الدول  
المنية أطراف النزاع على رفع الدعوى . كذلك لا تثار الصعوبة في الصورة التي  
يتفق فيها أطراف معاهدة ما مسبقاً على الأجواء إلى محكمة العدل الدولية والمنازعات  
المتعلقة بتفسير وتنفيذ هذه المعاهدة . ففي هذه الحالة أيضاً لا يصعب على المحكمة  
التحقق من عناصر لإنعقاد ولايتها بنظر الدعوى . إذ أنه في كلا هاتين الصورتين  
لا يخلو أي من أطراف النزاع في ولاية المحكمة .

أما في إعلان قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية ، فالأمر يثير  
التهديد من المخاطر الحقيقية :

أولاً : فمن ناحية نجد أن قبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية يأتي

---

(١) أنظر في إنعقاد صياغة المادة ٣٦ : عهد طلت للنهبي ، الأحكام العامة في  
قانون الاسم ، المرجع السابق ، ص ٧٣٥ وما بعدها .

فى صورته نصريح صادر من جانب واحد للدولة ما فهو لا ينشئ اذن - على عكس الصورتين السابقتين - رابطة اتفاقية تبادلية فورية يتراضى فيها طرفاها أو أطرافها على اللجوء الى محكمة العدل الدولية<sup>(١)</sup>. ومن ناحية أخرى فإن قبول الاختصاص الإلزامى قد يأتى مطلقاً من كل قيد، كما قد يأتى - وفق نص المادة ٣٦ فقرة ٢ - مقيداً بتحفظات معينة ، أو يقيد سرىانه بفترة زمنية تطول أو تقصر؛ وكل هذا قد يثير اختلاف وجهات نظر أطراف النزاع المعروض أمام المحكمة حول ولاية هذه الأخيرة بنظره : إما لادعاء عدم توافر الشرط الذى اشترطته المادة ٣٦ فقرة ٢ بأن يكون كافة أطراف النزاع من قبلوا الاختصاص الإلزامى، وإما لأن موضوع النزاع يقع تحت طائلة تحفظ معين أبدته الدولة الطرف فى النزاع عند إعلانها قبول الاختصاص الإلزامى .

لأنها إذا كان موضوع النزاع فى حالة الولاية الاختيارية متروك لإرادة أطرافه فمن المتصور أن ينصب على مسائل قانونية بحتة ، أو على مسائل سياسية

---

VERZIJL, J.-H.W., La clause d'acceptation bilatérale ou (١) multilatérale de la juridiction obligatoire de La Cour Internationale de Justice, Mélanges G. GIDEL, 1960, p. 577.

وبذهب أستاذنا الدكتور محمد طالت النيسى الى أنه فى الوقت الذى يترتب فيه التصريح بقبول الاختصاص الإلزامى لمحكمة العدل الدولية تصريحاً صادوا عن الإرادة المنفردة للدولة المعنية ، إلا أنه مع ذلك قبول ملق على شرط بأن تقبل الدولة الأخرى الالتزام ذاته وهذا ما يخلق مشكلة من المسائل التتالية مع الدول الأخرى التى تقبل الالتزام ذاته .

أنظر مؤلفه فى الأحكام العامة لى قانون الاسم ، التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ٧٣١ وما بعدها .

أيضا . وبعبارة أخرى فإن اختصاص المحكمة بنظر موضوع الدعوى يتحدد بما يتراضى الخصوم على رفعه إليها . أما في حالة الاختصاص الإلزامي فإنه مشروط بأن ينصرف إلى المسائل القانونية وحدها ، وأن تكون متعلقة بمسألة من المسائل الواردة في نص المادة ٣٦ فقرة (١)٢ . ولذا فإن من المتصور أن يحادل المدعى عليه في ولاية المحكمة بنظر الدعوى نظراً لخروج موضوعها عن الحدود المذكورة . ولذلك فإن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جاء منطقياً في الحكم الذي تضمنته الفقرة السادسة من المادة ٣٦ إذ يقرر أنه « في حالة قيام نزاع في شأن ولاية المحكمة تتصل في هذا النزاع بقرار منها ، وطبيعي أن ذلك الحكم لا يطبق إلا في الأحوال التي ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة بموجب عريضة *Requête* ، وفي إطار الادعاء بأن للمحكمة ولاية الزامية في الدعوى . ذلك لأنه لا يعقل — منطقياً — أن يثور مثل هذا الفرض في الأحوال التي ترفع فيها الدعوى أمام المحكمة إستناداً إلى إتفاق خاص أو إتفاق مسبق .

وعلى ضوء ما سبق فإننا نتساءل عما إذا كان هذا الحكم ينصرف إلى الاختصاص الرئيسي للمحكمة بنظر الدعوى *Compétence principale* ، أم أنه يرسى أيضاً على اختصاصها بقرع بنظر بعض الطلبات العارضة *compétence incidente* ؟ وبعبارة أخرى نقول أنه إذا كانت المحكمة ملزمة بالفصل في المسائل المتعلقة بولايتها قبل الفصل في موضوع الدعوى — الذي يمثل الاختصاص الرئيسي لها — قبل هي ملزمة أيضاً بأن تفعل ذات الشيء قبل الفصل في بعض الطلبات والدفع التي أبدتها أحد أو بعض الأطراف أمامها ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تقتضي أن يحدد موقع الأمور الداخلة في نطاق الاختصاص الفرعي للمحكمة — وإلى منها الطلبات

والدفع — من الدعوى . وما إذا كانت تمثل جزءاً لا يتجزأ من هذه الأخيرة  
أم أنها لا ترتبط بها على أى نحو ؟

استقر الآن على أن الطلبات المعارضة *demandes incidentes* ترتبط بالطلبات  
الاصلية التي تمثل موضوع الدعوى ارتباطاً وثيقاً . بل إن ذلك الارتباط هو  
الذي يبرر قيام المحكمة المختصة بنظر الموضوع بالفصل أيضاً فيما يثار أمامها من  
طلبات عارضة (١) . على أن ذلك لا يمنع أن تكون هذه الأخيرة متميزة مع ذلك  
— سواء من حيث موضوعها أو سببها أو أطرافها — عن الطلب الأصلي (٢) .

هذا الارتباط يصبح أكثر وضوحاً ، بل لعله يصبح من الأمور المفترضة  
كما تعلق الأمر بإجراء تحفظي أو وقفي . ويصبح اختصاص المحكمة بنظر مثل هذه  
الطلبات مشروطاً بأن يعرض النزاع الموضوعي عليها (٣) .

فإذا كان مناط اختصاص المحكمة بنظر الطلبات الوقفية بوجه عام ، والطلبات

---

(١) أنظر في هذا : أحمد أبو الوفا ، للرجع السابق ، ص ١٨٨ الذي يرى أن  
الطلب العارض لا يقبل إلا إذا كان متصلاً بالطلب الأصلي ومرتبطاً به .  
وأنظر أيضاً : رمزي سيف ، للرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٢٠ وكذلك ص ٢٢٣ -  
٢٢٥ و ص ٢٢٩ وما بعدها .

(٢) إبراهيم نجيب سعد ، للرجع السابق ، ص ٦١٨ . وذلك ذهبت محكمة النقض  
إلى القول بارتباط مصير الطلب الوقفي باتخاذ إجراء تحفظي بالمسكن في موضوع الدعوى :  
تقضى مدني الصادر في ١٧ يونيو ١٩٦٩ ، بمجموعة أحكام للنقض ص ٣ من ٩٥٧ .

(٣) أنظر في تفصيل كثير :

GUYOMAR G., *Commentaire du Règlement de la Cour Inter-  
nationale de Justice*, Paris, Pedone, 1973, pp.  
353 - 354.



بإتخاذ إجراءات تحفظية بوجه خاص هو الارتباط بين هذا النوع من الطلبات وبين الطلب الأصلي ، فانه يصبح من المنطقي أن تتحقق المحكمة بأدى ذى بدء من إختصاصها بنظر الموضوع قبل أن تفصل في الطلب المعارض تطبيقا لقاعدة أن الفرع يتبع الأصل .

يبقى لنا أن نفصح عن رأينا — وعلى ضوء ما سبق من أفكار — في موقف محكمة العدل الدولية الذى اتخذته من مسألة مدى إختصاصها بأنه يعمل في طلب الأمر بإتخاذ تدابير تحفظية بمناسبة قضية الأفرير القارى لبحر إيجسسه المرفوعة من اليونان ضد تركيا .

تقدير موقف محكمة العدل الدولية من اختصاصها باتخاذ تدابير تحفظية :

سبقت الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية قد درجت على عدم ربط سلطتها في إتخاذ تدابير تحفظية بلبوث إختصاصها بنظر الموضوع . وقد تأكد موقفها هذا في الأمر الصادر منها في ١١ سبتمبر ١٩٧٦ في شأن التدابير التحفظية التى طلبتها اليونان في القضية المتعلقة بالأفرير القارى لبحر إيجسسه .

ونحن إذ نخالف وجهه نظر المحكمة في هذا الصدد ، فإن رأينا يصدر عن إقتناعنا بوجود ارتباط وثيق بين مثل هذه التدابير وبين الحق الموضوعى ، الأمر الذى كان يقتضى من المحكمة أن تتحقق أولا من ثبوت ولايتها بنظر الدعوى قبل أن تفصل في طلب اليونان بإتخاذ تدابير تحفظية . هذا الارتباط يتخذ عدة مظاهر نعرض لها فيما يلى .

أولاً : ارتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعوى بسبب الهدف من هذه التدابير :

على الرغم مما ذهبت إليه المحكمة من قرارات في شأن التدابير التحفظية ولا يؤثر على أي نحو على إختصاص المحكمة بنظر موضوع الدعوى ، كما أنه لا يخل مطلقاً بحقوق الخصم ، إلا أن ذلك ليس دقيقاً على إطلاقه ، فالتنظر الى طبيعة هذه التدابير والتأكد من وراء اتخاذها قد يمس مباشرة حقوق الأطراف من ناحية ، ومدى الفاعلية التي سيتمتع بها حكم المحكمة المتعلق بها حال صدوره من ناحية أخرى . فهذه التدابير — كما قيل بمن — تهدف الى المحافظة على الحق لتحقيقه مستقبلاً فهي اجراءات تكمل اجراءات التقاضي أو اجراءات التنفيذ الصادية بالمحافظة على الوسائل التي تضمن تحقيق الحق بعد تقرير الحماية له . . . . . وعلى ذلك يمكن القول . . . بأن التدابير التحفظية وسائل لحاية الحق لسد النقص في وسائل حمايته العادية إذ أنها تجعل تحقيقه ممكناً في المستقبل وتؤكد بذلك أن صاحب المركز القانوني الذي تقرر له الحماية القضائية سوف يحصل على الحماية القانونية الفعالية (١) . وعلى ذلك فانه من المنصور أن تقضى المحكمة بتدبير تحفظية طلبها المدعى ثم يتبين لها عدم ولايتها بنظر الدعوى لسبب أو لآخر ، فيلحق ذلك ضرراً بمن اتخذت هذه التدابير في مواجته .

ولعل ذلك هو سندوجه للنظر القائمة بأن قيام المحكمة بالتعرض لمدى ولايتها بنظر الدعوى — حتى ولو تم ذلك بصورة ظاهرية *prima facie* ينبغي أن يكون أحد الاعتبارات الأساسية التي يعتد بها المحكمة في قرارها الخاص باتخاذ

(١) ابراهيم نجيب سعد ، لرجع السابق ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

وأنظر أيضاً في وظيفة التدابير التحفظية وفي اعتبارها دفعا لخطر مستقبل وحماية حقوق أطراف النزاع ومراكزهم القانونية

*Periculum in mora status di pendente lite.*

TESAUROG iuseppe, Le misure cautelari della Corte internazionale di Giustizia, in: Comunicazioni e studi, vol 15, 1975; pp.882 e ss.

التدابير التحفظية ، وعلى ذلك فانه في الاحوال التي لا يوجد فيها — من الناحية الظاهرية — أى احتمال معقول لولاية المحكمة بنظر الدعوى فانه لن يكون هناك معنى لأن تأمر المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية ضلماً لتتخذ حكم في دعوى لن تنظرها المحكمة . (١)

لأنها إرابط التدابير التحفظية بموضوع الدوى بسبب وحدة الخصوم لعل من الآراء ذات الدلالة الخاصة التي يمكن أن تذكر في تأكيد مدى ارتباط اختصاص المحكمة باتخاذ تدابير تحفظية باختصاصها بنظر الموضوع ما ذهب اليه القاضيان عبد الحميد بدوى وفينيارسكي في رأيهما للعارض المرفق بأمر المحكمة الصادر بشأن التدابير التحفظية التي طلبتها إنجلترا في مواجهة ايران في القضية الخاصة بالشركة الانجلو — إيرانية البترول . فلقد ذهب القاضيان

---

Opinion individuelle de JIMENEZ DE ARECHAGA, à (١)  
l'ordonnance du 11 Sep. 1976, Affaire du Plateau Continental,  
op. cit., p. 16.

وأنظر في هذا النفي أيضا الرأي القوي قاضي سينج المرفق بذات الأمر والذي

جاء فيه :

« L'objet même de la protection des droits des parties (pendente lite) est de permettre l'exécution de l'arrêt futur. La pierre de touche est donc la perspective véritable d'une possibilité réelle de compétence paraît donc s'imposer si la Cour ne veut pas se trouver dans la situation fâcheuse d'avoir accordé des mesures conservatoires et de constater par la suite qu'elle ne statuera jamais sur le fond de l'affaire. »

Ordonnance, du 11 sep. 1976. op. cit., p. 16.

المذكوران الى القول بأن « مشكلة التدابير التحفظية ينبغي أن ترتبط — في نظر المحكمة — بمشكلة ولايتها بنظر موضوع الدعوى . فهي لا تستطيع أن تأمر باتخاذها مالم يمتن لها — على الاقل من الناحية الظاهرية — بأنها مختصة بنظر الموضوع » .

ثم يعرض القاضيان لمذلول المادة ٤١ من النظام الاساسى للمحكمة الذى يسند الى المحكمة سلطة الامر باتخاذ تدابير تحفظية ، متى رأت أن الظروف تقتضى بذلك (١) . فيقرران أن الحكم الوارد فى المادة المذكورة « يفترض ثبوت الولاية للمحكمة بنظر الموضوع ومن ناحية أخرى فان هذه المادة قد وردت فى الفصل الخامس بالإجراءات ، كما أنها تحدث عن « أطراف » الدعوى ومن ثم فينبى أن تكون هناك « إجراءات » ، كما ينبى أن يكون هناك « أطراف » ، بانفى الذى قصد « النظام الاساسى » (٢) . وهذا لن يتحقق بطبيعة الحال الا إذا ثبتت الولاية بنظر الموضوع للمحكمة ، فلن توصف الدول التى ترافعت بالمحكمة بوصف « أطراف الدعوى » ، مالم يكونوا صالحين لأن يمثلوا أمام المحكمة وفقاً للإجراءات التى قررها النظام الاساسى . ومنذ هذه اللحظة التى تنعقد فيها الولاية للمحكمة .

والمحكمة فى ثبوتها بآدى ذى بدء من وجود أطراف للدعوى فإنها قد تواجه بصعوبة مؤداها أن فى الاحوال التى ترفع إحدى الدول الدعوى بموجب طلب *Requête* قد تنازع السوالة المدعى عليها فى ثبوت ولاية المحكمة بنظر الدعوى لعدم توافر شروط انعقاد ولايتها وفقاً لنظام القبول الاوامر

---

(١) ، (٢) الرأى المعارض لكل من القاضى عبد الحميد حموى والقاضى فينباريسكى :

*Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co., Ordonnance du 5 Juillet 1951, C.I.J. Rec., 1951, p. 96.*

لاختصاص المحكمة . ومن ثم فإنها لا ترى نفسها ملزمة بالمرئ أمام المحكمة . وهذا ما حدث بالضبط في قضية الافريز القارى لبحر ايجو التى نحن بصدد التعليق عليها . ذلك أن تركيا قد ذهبت الى أنه لا يتوافر فيها صفة الطرف ، في الدعوى المرفوعة ضدها من اليونان ، ومن ثم فإنها لم تمثل أمام المحكمة .

فى هذه الحالة والحالات المماثلة ترى أن المحكمة عليها أن تسلك وفق ما يقتضيه حكم المادة ٥٢ من النظام الاساسى الذى ينص على أنه « اذا تخلف أحد الطرفين عن الحضور ، أو عجز عن الدفاع عن مدعاه جاز للطرف الآخر أن يطلب إلى المحكمة أن تحكم بطلباته وعلى المحكمة قبل أن تجيب هذا الطلب أن تثبت من أن لها ولاية القضاء وفقا لاحكام المادتين ٣٦ ، ٣٧ ، والمحكمة اذ تفعل ذلك فإنها في واقع الامر إنما تتحقق من أن رافع الدعوى له الحق فى رفعها ، والمرفوعة عليه الدعوى له صفة فى أن يكون مدعا عليه . أى أن عليها أن تتحقق من وجود أطراف للدعوى (١) .

هذا الالتزام لا يقع على عاتق المحكمة — فى نظرنا — فيما يتعلق بموضوع الدعوى فحسب ، وإنما يصدق أيضا فى حالة قيام طلب اتخاذ تدابير تحفظية أيضا . ذلك أن وحدة الخصوم — سواء بالنسبة للطلب الخاص باتخاذ تدابير تحفظية أو بالطلب الموضوعى المرفوعة به الدعوى — توجد مظهر آخر من مظاهر ارتباط التدابير التحفظية بموضوع الدعوى، بحيث أن التزامها بالتثبت

(١) أنظر رأى الفردى لفاضى سنج .

Ordonnance du 11 Sept. 1976, op. cit., p. 18.

وأنظر أيضا رأى الفردى لفاضى مورزوف ، ذات المرجع ص ١٢٤ .

من ولايتها لا ينصرف فحسب إلى السائل المتعلقة بالموضوع . وإنما ينصرف أيضا إلى ولايتها بالأمر باتخاذ تدابير تحفظية .

أثر عنصر الاستعجال في تحقق المحكمة من ثبوت اختصاصها :

استقر الفقه والقضاء على اعتبار طابع الاستعجال Urgence هو العنصر المميز للظروف التي تبرر قيام المحكمة باتخاذ التدابير التحفظية أثناء للاضرار التي يتعدى تداركها عند صدور الحكم في موضوع الدعوى . ولعل ذلك ما أوراده واضع المادة ٤١ من النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية بنصهم على أن المحكمة أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، متى رأت أن الظروف تقضى بذلك ، (١) . كذلك فإن قضاء محكمة العدل الدولية قد أتخذ من عنصر الاستعجال معيارا لمدى ضرورة الأمر باتخاذ تدابير تحفظية . فهي تأمر بها إن توافر هذا العنصر

(١) أنظر في عرض ذلك :

COCATRE - ZILGIEN André, *Les Mesures Conservatoires en droit international*,

المجلة المصرية لقانون الدول ، المجلد ١١ ، ١٩٥٥ م ٩٦ وما بعدها (الجزء الأخرى) .

BARILLE Giuseppe, *Sulle misure cautelari nell'Affare degli sprementi nucleari*, Riv. di diritto internazionale, 1974, pp. 28 ss.

وأنظر كذلك في معنى الاستعجال :

أبراهيم غيث سند ، المربع السابق م ٣٢٤ وما بعدها . وثالث النظر إلى أننا سنتناول هذه الفكرة بالدراسة فيما بعد .

وتقتض النظر هنا إن تختلف (١).

(١) ذهبت المحكمة في قضية التجارب النووية المرفوعة من كل من استراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا الى وجود ثمة ظروف تشتم بطابع الاستجبال تبرز - بوجودها - أن تأمر المحكمة باتخاذ اجراءات تحفظية . وفي هذا تقول :

... aux fins de la présente procédure, il suffit de noter que les renseignements soumis à la Cour, y compris les rapports du Comité Scientifique des Nations Unies pour l'étude des affets des rayonnements ionisants présentés entre 1958 et 1973 n'excluent pas qu'on puisse démontrer que le dépôt en territoire Australien de substances radioactives provenant de ces essais cause un préjudice irréparable à l'Australie.

Affaires des Essais nucléaires, Ordonnances du 22 Juin 1973, p. 103.

كما أن تختلف عنصر الاستجبال في صدد التدابير التحفظية التي طلبتها اليونان في مواجهة تركيا في قضية الانفجار النووي لبحر ايجه كان مجردا - من وجهة نظر المحكمة - لرفض طلب اليونان . على أننا نتحفظ - كما سيأتى البيان - على وجهة نظر المحكمة .  
وفي هذا تذكر المحكمة المبدأ القى يحكم سلطتها في الأمر باتخاذ هذه التدابير  
تقول :

«Considérant que le pouvoir d'indiquer des mesures conservatoires conféré à la Cour par l'article 41 du statut présuppose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être causé aux droits en litige devant le juge...».

إلا أنها مع ذلك لا ترى أن ما أتت تركيا من نشاط يتخطى ظروفها من شأنها أن توجد حالة الاستجبال التي تبرز الأمر باتخاذ هذا التدابير ، فتقول :

«la simple possibilité d'une atteinte aux droits en litige devant la Cour ne suffit pas à justifier l'exercice du pouvoir exceptionnel d'indiquer des mesures conservatoires que la Cour tient de l'article 51 du statut».

أمر : 11 Ordonnance du 11 Septembre 1976, op. cit., p. 10  
et 11.

ولقد استخلص الفقه وعدد من قضاء محكمة العدل الدولية — في آرائهم الفردية — نتيجة مؤداها أن عنصر الاستجبال يقتضى من المحكمة أن تتكفى ببعض مدى اختصاصها بنظر موضوع الدعوى بصورة مختصرة *Cognitio sommaria*، أو من الناحية الظاهرية *prima facie* مرجحة البحث للفصل لدى ولايتها بنظر الدعوى الوقت الذي تصدى فيه لنظر للموضوع (١).

على أننا نرى لعنصر الاستجبال أمراً آخر لا يؤدي إلى دفع المحكمة إلى أن تبحث بصورة مختصرة ، ، أو من الناحية الظاهرية ، لاختصاصها ، وإنما لدى ما يستقر لديها — بعد البحث المختصر أو الظاهري للعجج التي تستند الحق للمدعى به — من احتمال الحكم للمدعى بما طلبه أم عدم احتمال ذلك. فالمحكمة ينبغي أن تثبت على نحو يقينى — وليس بعد بحث ظاهري أو مختصر — من ولايتها بنظر الدعوى. فهذا شرط ضرورى وأولى لكي تفصل المحكمة في الأمور التي تضمنتها العريضة الذي ترفعها الدعوى *la Requete* سواء كانت من قبيل الطلبات الأصلية *principale* أو كانت من قبيل الطلبات المارضة *incidente* . وعلى ذلك فإن قيام المحكمة بالنظر في الطلب المارض بالتخاذ إجراء تحفظى يفترض أنها قد تثبتت — نهائياً — من ولايتها بنظر الدعوى. أما الأمر الذى يحد منه عنصر الاستجبال فإنه يتناول مع ما يحد منه هذا العنصر في سلطة القاضي المستجمل عند نظر الدعوى المستعجلة في النظم القانونية الوطنية حيث يقتضى هذا العنصر من المحكمة أن تمتنع عن الفصل في أصل الحق ، كما يمتنع عليها بتأديتها في الطلب

(١) نتج بالذات إلى الفقه وآراء القضاة الذين يؤيدون تصدى المحكمة لبحث مدى ولايتها قبل التصدى للفصل في طلب إتخاذ تدابير تحفظية . ولقد سبقت لنا الإشارة إليهم في مواضع عدة .



المستعمل على نتيجة بحثها في أصل الحق وفحصها لمستندات الخصوم وتحقيق  
مراعاتهم فيما يتعلق بالحق المتنازع عليه على أن ذلك لا يبنى — كما قيل بحق —  
أن يحظر على القاضى المستعمل تماماً البحث في أصل الحق ، إذ لا يتصور أن يتمكن  
قاضى الأمور المستعجلة من الحكم في الاجراء الوقى على وجه دون آخر بإجابة  
طالب الاجراء الوقى الى طلبه أو رفض إجابته اليه ، إذا كان ممنوعاً من كل بحث  
في أصل الحق وفي المستندات المتعلقة به . ولذلك جرى القضاء على أن لقاضى  
الأمور المستعجلة أن يبحث موضوع النزاع وأن يطلع على المستندات المتعلقة به  
لا ليكون في شأنه رأياً قاطعاً يبنى عليه حكمه في الاجراء الوقى المطلوب منه ،  
ولأنما هو يبحث بحثاً سطحياً للاستفادة بهذا البحث في إجابة طالب الاجراء الوقى  
الى طلبه أو عدم إجابته اليه . . . . على أن يكون بحثه عرضياً يتحسس به ما يحتمل  
لاول نظرة أن يكون ذو وجه الصواب في الطلب المعروض عليه ، (١)

مثل هذه الأفكار وإن كانت خاصة بسلطة القضاء المستعمل في ظل النظم  
القانونية الوطنية ، إلا أننا نرى مدلوليتها بالنسبة لسلطة محكمة العدل الدولية  
بالنسبة لما يطلب من طلبات عارضة يتوافر فيها عنصر الاستعجال ، ذلك أن هذا  
الآثر ليس متعلقاً — فى رأينا — بنظام قانونى دون آخر بقدر ما هو نتيجة  
لما يوجب عنصر الاستعجال من المحكمة التى تنظر فى الطلب المتعلق بأمر من الأمور  
المستعجلة على نحو يختلف عن نظرها فى موضوع الحق المتنازع عليه ، حل أنه  
فى جميع الأحوال فإنها ينبغي أن تسكون ذات ولاية لنظر مثل هذه الدعوى  
الموضوعية المرفوعة أمامها .

(١) ومضى سيف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥١ .



## الفصل الثاني

الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية

تمتد المحكمة في بحثها عن مدى جدية طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية الى دراسة الحجتين اللتين احتجت بهما اليونان لتبرير طلبها هذا ، وهما :

أولاً : أن ما آتته تركيا من نشاط في بحر ايجيه يعد اعتداء على الحقوق السيادية *droit souverains* الخاصة باليونان في الافريز القاري لبحر ايجيه .

ثانياً : أن هذا النشاط يعد تهديداً للأمن والسلام الدولى فى المنطقة (١).

ولقد أنهت المحكمة فى أمرها الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧٦ الى رفض طلب اليونان على اعتبار أن هاتين الحجتين لم تصلا - فى نظرها - إلى الحد الذى يستوجب منها الأمر باتخاذ التدابير التحفظية المطلوبة . واستندت فى رفضها لها الى أساسين تتناولهما بالتعليق فيما يلى :

أولاً : المحكمة ترى أن نشاط تركيا فى بحر ايجيه لا يضر بالحقوق السيادية لليونان :

ذميت محكمة العدل الدولية إلى أن الدراسات والتجارب التى أجرتها سنن الابحاث التركية فى منطقة الافريز القاري لبحر ايجيه ليست من شأنها الاضرار بالحقوق السيادية الاستثنائية لليونان على هذه المنطقة - فى حالة الاعتراف لهذه الأخيرة بها - ضرراً لا يمكن تداركه .

---

(١) أنظر الفقرة ٧٧ من مرسنة اليونان *Reques* السابق الإشارة

ولما كان تحقق الضرر أو الخشية من وقوع ضرر لا يمكن تداركه *préjudice irréparable* يمد - في نظر المحكمة - شرطا لتطبيق المادة ٤ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، فإن المحكمة قد انتهت الى رفض الأمر باتخاذ مثل هذه التدابير على اعتبار أن ما أته تركيا من نشاط لا يمد من طبيعة تستوجب تطبيق المادة المذكورة (١) ، نظرا لأنه يمكن دائما أن تعرض اليونان تعرضا مناسبا في حالة ثبوت الضرر الذي تدعيه اليونان نتيجة لنشاط تركيا في المنطقة المذكورة .

والمأمل في موقف المحكمة من إدعاء اليونان من وجود خطر على حقوقها السيادية الاستثنائية يرى مدى البساطة التي رفضت بها المحكمة هذا الادعاء . دون أن تكلف نفسها مقدرة البحث في مدى جدية . فكما قيل يحتم أنه كان على

(١) وفي هذا يقول المحكة :

« Considérant qu'en l'espèce la violation, rapprochée à la Turquie, de l'exclusivité du droit revendiqué par La Grèce de recueillir des renseignements sur les ressources naturelles de zones du plateau Continental pourrait, si ce droit était établi, donner lieu à une réparation appropriée; de sorte que la Cour n'est pas en mesure de considérer la violation alléguée des droits de la Grèce comme un risque de préjudice irréparable aux droits en litige devant elle exigeant l'exercice du pouvoir d'indiquer des mesures conservatoires qu'elle tient de l'article 41 du Statut.

Réquête, op. cit., p. 11.

ونظر أيضا في طلبه لمنح منطوق الأمر الصادر من المحكمة . المرجع المشار اليه ، ص ١٤ .

المحكمة أن تتحقق — على الأقل من الناحية الفنية ، وكما سبق أن فصلت ذلك من قبل بصدد قضية التجارب الذرية — من مدى إعتبار الأبحاث والدراسات التي تجريها تركيا على الأفريق القارى لاجزر اليونانية ذات أثر ضار على حقوق اليونان (١) .

ومن ناحية أخرى فإن المحكمة فى تفسيرها لشروط تطبيق المادة ٤١ من نظامها الاساسى اعتبرت معياراً ضيقاً . فالمادة المذكورة اذ تخول رخصة الامر باتخاذ تدابير تحفظية سواء بناء على طلب ذوى الشأن أو من تلقاء نفسها فانما تعلق ذلك على شروط وجود ظروف تقضى بذلك ، دون تحديد لمهية هذه الظروف . وطبيعى أن المحكمة تتمتع — ولا شك — بساطة تقديرية

---

(١) أنظر فى هذا :

GROSS LEO, The dispute between Greece and Turkey concerning the continental shelf in the Aegean, A.J.L.L., No. 1, 1977. p. 41.

وفى هذا يقول :

"One wonders... how the Court could have arrived at the conclusion that the prejudice if one was found to have been created by Turkey was "capable of reparation by "appropriate means" without some inquiry and expert opinions, and how the Greece could be compensated for the "information" acquired by Turkey.

وأنظر أيضاً الفقرة ٢٩ من الأمر الصادر من محكمة العدل الدولية فى قضية النجاويق الدرية بين استراليا وفرنسا بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٧٣ . ولتنشور فى :

Rev. di Diritto internazionale, 1973, No. 3, p. 548.

واسعة في تقدير مثل هذه الظروف . ولكن ينبغي أن تتحقق المحكمة — على أية حال — من توافر عنصر الاستعجال Purgence الذي يبرر — وفق ما نوحى به روح المادة المذكورة — اتخاذ مثل هذه التدابير . (١)

هنا نساءل عما هو المقصود بعنصر الاستعجال ؟ وكيف قيمته المحكمة في تصديها لبحث الظروف التي تستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ؟

يجيب جوجنهم عن التساؤل حول المقصود بعنصر الاستعجال بأن هناك بعض الاتجاهات التي تذهب إلى أنه لا يتحقق إلا بوجود تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه ، préjudice irréparable ، ، بينما يرى البعض الآخر أنه يكفي لتحقيق عنصر الاستعجال أن يقوم خطر قيام حوادث أو ظروف مؤسفة (٢) .

---

(١) واعتبار عنصر الاستعجال أساسا للأمر باتخاذ التدابير التحفظية يستتبع كذلك من نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ من لائحة المحكمة التي تنص أنه إذا لم تكن المحكمة متعلقة فإن على رئيسها دعوة أعضائها بلا تأخير . وإلى أن يتم إنعقاد المحكمة فإن لرئيسها أن يخط ، كلما كان ذلك مقتض ، من التدابير ما يراه ضروريا لجلل إنعقاد المحكمة مفيدا . كذلك تنص الفقرة السادسة من أن المحكمة تستطيع أن تأمر من تلقاء نفسها باتخاذ تدابير تحفظية . فإن لم تكن في حالة إنعقاد ، كان لرئيسها أن يدعو أعضائها ليطرح أمامهم مسألة مدى ملائمة الأمر بهذه التدابير .

(٢) يقول جوجنهم :

“Les uns prétendent” que l’objet des mesures conservatoires prévues au statut de la Cour est de sauvegarder les droits de chacun en attendant que la Cour rende sa décision savoir pour autant que le préjudice dont ces =

فاذا تبيننا مسلك محكمة العدل الدولية ، ومن قبلنا مسلك المحكمة الدائمة  
لعدل الدول في فهمها لعبارة الظروف التي تقتضى الامر باتخاذ تدابير تحفظية ،  
لوجدنا أنها تردتنا بين اعتناق ميار ضيق وآخر أكثر إساءةً لتحديد المقصود  
بمفهوم الاستدجال الذي يتوقف على تحققه أو عدم تحققه الامر باتخاذ التدابير  
التحفظية أو عدم الامر بها . فتارة نجدنا تشترطان تحقق ضرر لا يمكن تداركه  
كمبرر للامر باتخاذ هذه التدابير . وتارة أخرى نجدنا تكفيان بتحقيق ظروف

---

= droits sont menacés serait irréparable en droit et en fait" tandis que d'autres soutiennent que "la Cour a également compétence pour indiquer des mesures conservatoires dans le seul dessein de prévenir des occurrences regrettables et des incidents fâcheux".

GUGGENHEIM P. : Les mesures conservatoires dans la procédure arbitrales et judiciaires, R.C.A.D.I., 1932/II, p. 693.

وانظر أيضا في تقرير تأسيس إتخاذ التدابير التحفظية على فكرة الاستدجال في إطار  
محكمة العدل الدولية مع ما جرت عليه السوابق القضائية في انجلترا :

WORTLEY B A , Interim reflections on procedures for interim mesures of protection in the International Court of Justice, Comunicazioni e studi, Vol. X IV, 1978, p. 1009 ss.

وانظر في عنصر الاستدجال برجه عام :

JESTAZ Ph. : L'urgence et les principe classiques du droit civil, L.G.D.J., 1966.

.. لا ينبغي معها تحقق هذه الدرجة من الضرر (١) .

(١) في أول قضية أثبتت بشأنها مشكلة تحديد أساس إتخاذ التدابير التحفظية - وهي قضية المعاهدة الصينية اليابانية للسرمة في ٢ نوفمبر ١٨٦٥ - ذهب رئيس المحكمة إلى أن الضرر الذي لحق ببلجيكا نتيجة تطل الصين من أحكام المعاهدة :

“ne serait être moyennant réparée par le versement d'une simple indemnité ou par une autre prestation matérielle”.

C.P.J.I., Rec. Serie C, No 61-1, p. 306.

وواضح أن المعيار الذي تم إقتناقه هو للميار الضيق الذي يؤسس الأمر باتخاذ تدابير تحفظية على وجود تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه .

ولقضية جنوب شرق جرويلاند أثبتت مشكلة معيار تحديد عنصر الاستعمال الذي يستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، وقيل بأنه لا يشترط أن يكون هناك تهديد بوقوع ضرر لا يمكن تداركه ، وإنما يكفي أن تتحقق ظروف يحتمل معها وقوع حوادث وظروف مؤسفة . على أن المحكمة سكنت من تحديد موقعها في هذا الصدد . وأكدت بالقول بأن الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير تحفظية قد تكون بمثابة في حال أو امتناع عن عمل ، دون تحديد لماهية أي منها ، أو دوجة الاضرار التي ينبغي أن يكونا عليها :

Affaire de GROELAND du Sud-Est, C.P.J.I. Rec., 1932, Serie A/B, No. 48, p. 284.

ولقد اتفقت محكمة العدل الدولية موافقا عمالا لهذا الموقف الأخير للمحكمة السابقة عليها في قضية شركة البترول الايرانية الانجليزية حيث أكدت بالقول بأن « ظروف الحال تقتضي الأمر باتخاذ تدابير تحفظية .

C.I.J. Rec., 1961, p. 89.



وهي في حدود القضية موضوع هذا البحث نجد أنها رفضت طلب اليونان بالتعاطل

وكذلك في قضية INTERHANDEL لم تصح المحكمة عن موقفها في هذا الصدد .  
أنظر :

**FAVOREU L., Les ordonnances des 17 et 18 Août 1972 dans  
l'Affaire de la Competence en matière de pêcherie,  
A.F.D.I., 1972, p. 300.**

على أن محكمة العدل الدولية عادت بعد ذلك فأنضحت موقفا وإحضا من هذه المشكلة في  
قضية مصائد الأسماك بين كل من إنجلترا ولاتفيا من جانب وأيسلندا من جانب آخر  
حيث قررت :

« Considérant que le droit pour la Cour, d'indiquer des mesures  
conservatoires, prévues à l'article 41 du statut...  
presuppose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être  
causé aux droits en litige devant le juge ».

**Affaire de la Competence en matière de la pêcherie, Ordon-  
nance du 17 août 1972, page 21, C.L.J., Rec. 1972.**

وهذا المعيار تم اعتناقه أيضا في قضية التجارب الذرية التي وفتها كل من إسرائيل  
ونيو زلندا ضد فرنسا . فقد جاء في الأمر الصادر من المحكمة في ٢٢ يونيو  
سنة ١٩٧٣ أنه :

« Considérant que le pouvoir d'indiquer des mesures conserva-  
toires conféré à la Cour par l'Article 41 du Statut a  
pour objet de sauvegarder les droits des parties en  
attendant que la Cour rende sa décision, qu'il présup-  
pose qu'un préjudice irréparable ne doit pas être causé  
aux droits en litige... ».

أنظر في هذا الأمر في :

« Rivista di Diritto Internazionale, 1973, No. 3, p. 543.

تدابير تحفظية لأن هذه الدولة الأخيرة قد عجزت عن اثبات أن الضرر الذي قد يلحق بها هو من النوع الذي يتعذر معه تداركه .

والضرر الذي يتعذر تداركه — في رأى المحكمة — هو الذي يؤدي الى الاجهاز على الشيء أو العلاقة التي تمثل موضوع النزاع قبل اصدار الحكم النهائي في شأنه على نحو يجعل من نظر المحكمة للدعوى أو الاستمرار فيها أمر لا طائل من ورائه (١) أما أن تدهور العلاقات فيما بين الدولتين ، أو أن تتسع رقعة الخلافات فيما بينهما فهذا لا يصل في نظر المحكمة الى تحقيق الظروف التي تقتضى من المحكمة وفقاً للمادة ١٤ أن تأمر باخذ تدابير تحفظية ، وكل ما يبقى لليونان هو أن تحصل — في حالة الاعتراف لها بما تدعيه من حقوق — هو الحصول على تعويض نقدي أو عيني من تركيا .

والواقع أن المحكمة باعترافها وجهة النظر هذه إنما ترمى سابقة على جانب

---

(١) أنظر في هذا الرأى الفردى القاضي الياس القنى جاء فيه :

« On a souvent affirmé que le préjudice aux droit en cause consiste soit en une destruction physique soit dans la disparition de ce qui fait l'objet du différend . . . Il semble donc que l'aggravation ou l'extension du différend doit se rapporter à une situation ou à un état de fait susceptible d'être aggravé par l'action d'une partie; ou des deux, avant la décision finale — c'est-à-dire par quelque chose qui puisse empêcher de statuer utilement » .

الأمر الصادر من المحكمة في ١١ سبتمبر ١٩٧٦ . . . الرجوع السابق ص ٢٨ .

كبير من الخطورة . إذ أنها تؤيد بذلك منطق الامر الواقع ، وهو ما قد يدعو حقاً الى التناقض . فقد تجد دولة ما نفسها مهددة بسلوك من جانب دولة أخرى ، ولا يبقى لها في النهاية سوى أن ترضى بمقابل مادي أو تعويض عيني لقاء ما قد يلحق بها من أضرار .

ومن ناحية أخرى فإنه حتى ولو تمسحينا مع المعيار الذي اعتنقته المحكمة للظروف التي تستوجب الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، واشترطها أن يكون هناك ضرر يتهدد تدارك ، فإننا نرى أنه كان الأولى بالمحكمة أن تصف ما آتته تركيا من سلوك إنما يدخل في حطيرة السلوك المؤدى إلى ضرر لا يمكن تداركه . أن الحق الذي تدعيه اليونان على جزر بحر إيجه إنما يدخل في نطاق حقوق السيادة (١)

(١) تنص المادة الثانية من معاهدة جنيف المتعلقة بالافريز القاري المبرمة في سنة ١٩٥٨ أن حق الدولة على أفريزها القاري يمد من قبيل حقوق السيادة التي تمنح لها سلطات استثنائية مطلقة بالاستقلال والبحث والتنقيب في هذه المناطق ، كما تمنح على الدول الأخرى اتخاذ مثل هذا النشاط دون رضا الدولة الساحلية . ولقد تأكد هذا في المحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في خصوص الافريز القاري لبحر الشمال :

*Affaire du plateau continental de la Mer du Nord, C.I.J., Rec. 1969, p. 22, 39 et 42.*

وقد اعتد المذرع الرسمي الذي صدر من المؤتمر لعانون البحار ( الدورة الثالثة بـنيويورك ) هذا الاتجاه أيضا حيث قررت المادة ٧٧ من المذرع الرسمي على أنه :

١ - تمارس الدولة الساحلية على ( الرصيف القاري ) حقوقا سيادية لأغراض استكشافه واستغلال موارده الطبيعية .

٢ - تكون الحقوق المشار إليها في الفقرة ١ خالصة بمعنى أنه ، إذا لم تتم الدولة الساحلية باستكشاف ( الرصيف القاري ) أو استغلال موارده الطبيعية ، فلا يجوز لأحد أن يضطلع بهذه الأنشطة بدون موافقة صريحة من الدولة الساحلية ... »

*A/CONF. 62/WP. 10.*

وثيقة صادرة بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٧٧ .

وأنظر في تفصيل كبير حول حق الدولة على أفريزها القاري :

محمد طلعت النجيمي ، القانون الدولي البحري في أبحاثه الجديدة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٢٧٧ وما بعدها ، وخاصة ص ٢٨٢ وما بعدها .

التي لا تقبل بتعليقها إلا أحد فرضين : فهي إما أن تحترم ، وإما ألا تحترم بأن  
تتكون عللاً للاعتداء . وحينا يتحقق هذا الفرض الأخير فإنه يلحق بالدولة  
المتعدى عليها ضرراً لا يمكن تداركه . صحيح أنه قد يكون من أثر الاعتداء على  
حق السيادة حدوث إضرار يمكن توقيه — بصورة أو بأخرى — مالياً . أما  
حق السيادة من حيث هو فإنه يمتنع به ضرر لا يمكن تداركه (١) .

ولعل هذا التصور هو الذي يجعلنا من ناحية نؤيد موقفاً سابقاً لمحكمة العدل  
الدولية متعلقاً بقضية التجارب الذرية . وهو ما يدفعنا — من ناحية أخرى  
— إلى مخالفة ذات المحكمة فيما ذهبت إليه في القضية موضوع هذا البحث .

ففي قضية التجارب الذرية أمرت محكمة العدل الدول باتخاذ تدابير تحفظية  
بناء على طلب كل من أستراليا ونيوزيلندا بمقتضاها طلبت المحكمة من فرنسا عدم  
إجراء تجارب ذرية و منطقة المحيط الهادى . ولقد بررت ما ذهبت إليه بقولها :  
« أن اللواد للشمعة الناتجة عن الانفجار النووي والتي تسقط في إقليم أستراليا دون  
رضاء منها إنما :

أ — يعد اعتداء على سيادة أستراليا على إقليمها .

(١) أنظر قريباً من هذا الرأي المخالف لعداوى Ad Hoc متابعينبولوس الذي جاء  
فيه :

« A mon avis, dans la notion des « circonstances » que la Cour  
devra prendre en considération, s'intègre tout d'abord  
la nature des droits qu'il y a lieu de protéger...  
lorsque la Cour se trouve en présence d'une atteinte  
aux droits qui relèvent de la souveraineté d'un Etat,  
elle est tenue de prendre en considération au plus haut  
degré cette circonstance pour indiquer les mesures  
sollicitées » .

ب - كما يجزى عن استراليا في أن تحرر باستقلال تام مائة الممرات التي  
تتم في اقليمها وطيه ، وبخاصة في أن تحرر ما إذا كان استراليا أو سكانها  
سينتججون لإشعاعات ناجية عن مصادر صناعية (١) .

ولقد أيدت محكمة العدل الدولية وجهة النظر الاسترالية في هذا الصدد  
وأمرت باتخاذ تدابير تحفظية لحماية حقوق السيادة الإقليمية لاستراليا (٢) .

والتطلع إلى ادعاءات اليونان في قضية الاقرب القارى لبحر ايجه يستلنا  
نعتقد أنه يتوافر فيها ذات المبررات التي دفعت المحكمة في قضية التجارب الذرية  
إلى الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، هنا فضلا عن توافر عنصر إضافي يشتمل في  
حالة التوتر التي أفضت وضع القوات المسلحة لكل من الدولتين على أهمية  
الاستعداد ، فالظروف هنا - حتى ولو سلنا بصلاحيه ميار الضرر الذي  
يتمثل تداركه كأساس لإعطاء تدابير تحفظية - إنما توسع بتحقيق هذا النوع  
من الضرر ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة - في نظرنا - أن تأمر باتخاذ  
تدابير تحفظية .

وعلى ضوء ما سبق ، فإننا نعتقد أن المحكمة قد جانبها الصواب في رفضها  
الأمر باتخاذ هذه التدابير .

---

(١) الأمر الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ بقرة ٢٢ منشور في :

*Riv. di Diritto Internazionale*, 1973, p. 563.

(٢) *الاجن للملكون* بقرة ٣٠ ص ٥٤٥ .

ثانيا : المحكمة لا ترى ضرورة اتخاذ التدابير التحفظية لمنع تدهور الموقف بين تركيا واليونان اكتمال بقرار مجلس الأمن :

سبقت الإشارة إلى أن اليونان قد طلبت انعقاد مجلس الأمن لبحث النزاع بينها وبين تركيا حول مدى احقية هذه الأخيرة في القيام بأبحاث في منطقة بحر ايجه. ولقد جاء طلب اليونان معاصراً في تاريخه للقيامها برفع الدعوى أمام محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع المتعلق بذات الموضوع .

وفي ٢٥ أغسطس ١٩٧٧ ، وأثناء قيام المحكمة بنظر طلب اليونان اتخاذ تدابير تحفظية ، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٦ متضمناً — من بين ما تضمنه — دعوة طرفي النزاع إلى الكف عن أى نشاط من شأنه أن يزيد من تدهور الموقف فيما بينهما ، وأن يبادرا إلى الدخول في مفاوضات مباشرة لمحاولة حل هذا النزاع .

وعلى ضوء هذا القرار رأت المحكمة أنه ليس من الضروري أن تفصل المحكمة في مشكلة ما إذا كانت المادة ٤١ من نظامها الاساسى تنطبق عليها اختصاصات اتخاذ تدابير تحفظية لجمرد الحيلولة دون زيادة خطورة أو اتساع الخلاف<sup>(١)</sup>.

والمحكمة بموقفها هذا إنما تتراجع عن مواقف سابقة لها انتهت فيها فرصة فصلها في مدى ضرورة أو ملاءمة الامر باتخاذ تدابير تحفظية ، فذهب أطراف النزاع إلى الكف عن اتخاذ أية تدابير أو أعمال من شأنها أن تؤدي الى تدهور أو توسيع رقعة النزاع فيما بينهما<sup>(٢)</sup> ، على اعتبار أن تلك الدعوة

---

(١) أنظر الأمر السابق الإشارة اليه فقرة ٤٢ ص ١٣ .

(٢) من ذلك مثلا الأمر الصادر باتخاذ تدابير تحفظية في قضية كركاليتول والانجليزية =

تعد من قبيل الاجراءات التحفظية التي ينبغي اتخاذها حين التوصل في موضوع النزاع .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الموقف من جانب المحكمة في القضية موضوع البحث يطرح علينا تساؤلا آخر حول طبيعة العلاقة التي تربط بين محكمة العدل الدولية باعتبارها إحدى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة التي يناط بها اختصاصات قضائية وبين الأجهزة الأخرى ذات الطابع السياسي وخاصة مجلس الأمن .

والاجابة على هذا التساؤل تقتضي في نظرنا وقفة متأمله نحاول فيها أن نتحسس الدور الذي تلعبه محكمة العدل الدولية في إطار النشاط العام للأمم المتحدة ومدى التأثير المتبادل بين ممارستها لاختصاصاتها كجهاز يتوافر على القيام بنشاط قانوني وقضائي بالدرجة الأولى وبين ممارسة أجهزة المنتظم

---

— الإيرانية الصادر في ٥ يوليو ١٩٥١ والذي جاء فيه :

« Le Gouvernement Impérial d'Iran et le Gouvernement du Royaume Unie doivent faire, en sort que nulle mesure quelconque ne soit prise de nature à aggraver ou étendre le différend dont la Cour est saisie. . . »

C.I.J. Rec., 1951, p. 90 - 1.

وأنظر في مسلك مشابه الأمر الصادر من محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٧٢ . مثلنا بقضية المصيد :

C.I.J. Rec. 1972, pp. 17 et 35.

وكذلك الأمر الصادر في ٢٢ يونيو ١٩٧٣ المتعلق بقضية التجارب الذرية :

C.I.J. Rec., pp. 106 et 142.

الآخري التي تمارس اختصاصات ذات طابع سياسي . وعلى ضوء ما نعتل اليه . هذه الدراسة نستطيع أن نقدر موقف محكمة العدل الدولية من رفضها لطلب اليونان اتخاذ تدابير تحفظية مشثلة في دعوة الدولتين طرفي النزاع الى الكف عن كل ما قد يوسع الخلاف بينهما ، بحجة أن مجلس الامن قد سبق وفصل في هذا الموضوع بقراره السابق الاشارة اليه .

والقدير الذي نحننا دراسته قد يبحث العلاقة بين المحكمة من ناحية ومجلس الامن باعتباره جهازاً رئيسياً ذا طابع سياسي من ناحية أخرى هو ما إذا كان طرح النزاع على أي جهاز من هذين الجهازين يؤثر على اختصاص الجهاز الآخر بنظره ؟ (١) . هذا ما نحاول الاجابة عليه توا .

#### تعاصر عرض النزاع على المحكمة ومجلس الأمن وأثر ذلك :

يواجه الميثاق فرضاً يتعاصر فيه عرض نزاع ما على جهازين رئيسيين من أجهزة الامم المتحدة ، فتص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من الميثاق على أنه « عندما يباشر مجلس الامن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسخت في هذا الميثاق ، فليست للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف الا اذا طلب منها مجلس الامن » ، ويستفاد من هذا أنه وإن كان للميثاق لا يفرض على الجمعية العامة أن تتوقف عن نظر النزاع المعروض في ذات الوقت على مجلس الامن ، الا انه يحول بينها وبين الوصول بدراسة هذا النزاع الى

---

(١) انظر في دور محكمة العدل الدولية في إطار الأمم المتحدة وملائها بالجهاز الأخرى :

ROSENNE Shabtai, The law and practice of the International Court, Vol. 1, Sijthoff, Leyden, 1966, No. 74 and f.



غائبا بأصدار توصيات بشأنه ، ما لم يطلب اليها مجلس الأمن ذلك . فهل يمكن أن نقيس على هذا الحكم الحالة التي يتعاصر فيها عرض النزاع على جهاز سياسي ما من أجهزة الأمم المتحدة وليكن مجلس الأمن وعلى محكمة العدل الدولية . وهل يتعين عندئذ أن يتوقف أى من هذين الجهازين عن نظر النزاع لحين الفصل فيه من جانب الجهاز الآخر ؟

أثير هذا التساؤل بالحاح عند نظر مشكلة جنوب غرب أفريقيا من جانب كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في آن واحد . ف عندما كانت اللجنة الرابعة التابعة للأمم المتحدة تناقش جوانبها حيث كان من بين الأمور الواردة فيه مشكلة جنوب غرب أفريقيا ، تقدم مندوب اتحاد جنوب أفريقيا بطلب تأجيل النقاش حول هذه المشكلة بمقولة أن النزاع معروف من قبل محكمة العدل الدولية . ولكن اللجنة الرابعة ومن بعدها الجمعية العامة رفضت وجهة نظر جنوب أفريقيا في هذا الصدد . وتكرر بعد ذلك بمسك الدولة الأخيرة بهذه الحجة ، وتكرر رفضها أيضاً من جانب الجمعية العامة ولجانها المختصة (١) .

وفي سنة ١٩٩٢ ذهبت محكمة العدل الدولية الى القول بأن النزاع المعروف عليها وإن كان ذاتاً طبيعياً قانونية ، إلا ان له جانباً آخر سياسياً ، وهذا ما يبرر امكانية تعاصر نظر النزاع من جانب المحكمة من ناحية . ومن جانب أحد الأجهزة ذات الصلاحيات السياسية من جهة أخرى (٢) .

(١) انظر على عرض الفصل لذلك :

ROSENNE, op. cit., p. 84 and 85.

(٢) وفي هذا تقول المحكمة :

ويستخلص من ذلك أن القرار الصادر من الجهاز ذي الطابع السياسي لا يلزم ولا يقيد محكمة العدل الدولية من حيث الرأي الذي تنتهي إليه في النزاع المعروض أمامها . والعكس صحيح . والدالة في ذلك هو أن الجهاز ذا الطابع السياسي يضع نصب عينيه الاعتبارات والظروف السياسية المحيطة بالنزاع ومن ثم يأتي قراره مستجيباً لهذه الظروف مقدراً لها . بينما تأتي العناصر القانونية في

---

« Il convient de souligner en second lieu que derrière le présent différend existe un autre désaccord du même ordre sur des points de droit et de fait — une semblable opposition de thèses juridiques et d'intérêts — entre le défendeur, d'une part, et les autres Membres de Nations Unies qui partagent les vues des demandeurs, d'autre part. Mais, bien que le différend qui s'est élevé au sein des Nations Unies et celui qui est présentement soumis à la Cour puissent être considérés comme deux litiges distincts, les questions en cause sont identiques. Un rapide examen des thèses, des propositions et des arguments auxquels des deux côtés on s'est constamment tenu suffit à montrer que l'on s'était trouvé dans une impasse avant le 4 novembre 1960, date du dépôt des requêtes relatives aux présentes affaires, et que cette impasse existe toujours ».

Affaire du Sud-Ouest Africain, Arrêt du 12 Décembre 1962.  
C.I.J. Rec., 1962, p. 345.

### انقاص الأول بالنسبة لمحكمة العدل الدولية (١).

وعلى ضوء ما سبق نصوص موقتنا من رفض محكمة العدل الدولية الاستجابة إلى طلب اليونان باتخاذ تدابير تحفظية لمنع تدهور واتساع شقة الخلاف بينها وبين تركيا ، واحتجاجها في هذا الصدد بأن مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسئول عن حفظ الأمن والسلم الدول قد أصدر قراراً يدعو فيه طرفي النزاع إلى حله بالطرق السلمية (٢) .

وفي هذا الصدد نبادر إلى القول بأننا لا نتفق مع محكمة العدل الدولية فيما ذهب إليه ، ذلك أنها حاولت أن تجعل من معيار وقوع الضرر الذي لا يمكن تداركه ، المعيار الوحيد الذي يبرر الأمر باتخاذ تدابير تحفظية ، أما أن تدهور الموقف بين كلا الدولتين أو أن ياتسبب الخلاف بينهما فهذه مسألة سياسية لا شأن للمحكمة بها . ولقد فاتهم على المحكمة أن تدهور الموقف بين الدولتين طرفي النزاع قد يكون من شأنه وقوع ضرر لا يمكن تداركه ، لعل من بينه احتمال تدهور تنفيذ الحكم الذي قد يصدر في موضوع النزاع (٣) .

(١) قرب إلى هذا :

ROSENNE, op. cit., p. 87.

(٢) أمر محكمة العدل الدولية السابق الإشارة إليه ، ص ١٣ ،

فقرة ٤١ .

(٣) أنظر قريبا من هذا :

VILLANI Ugo, *La misura cantilari nell'Affare della piattaforma continentale del Mare Egeo*, *Rivista di Diritto Internazionale*, 1977, p. 4.

ومن ناحية أخرى ، فإذا كان صحيحاً أن محكمة العدل الدولية تعد جهازاً قضائياً مستقلاً في ممارستها لوظائفه ، إلا أنه من الصحيح أيضاً أنها تدخل في مسكون الأمم المتحدة باعتبارها إحدى أجهزة الرئسية الواردة ذكرها على سبيل المحصر في المادة السابعة من الميثاق ، كما أن نظامها الأساسي يعد جزءاً لا يتجزأ من الميثاق وفق ما نصه عليه المادة ٩٢ من هذا الأخير . والمحكمة بهذا الوصف مطالبة بالأسهام في بلوغ الأمم المتحدة لأهدافها التي يأتي على رأسها المحافظة على الأمن والسلم الدول ، والحيلولة دون تدهور العلاقات السلبية الدولية أو اتساع شدة النزاع بين الدول (١) .

وأما ليس غافياً أن أي نزاع فيما بين الدول لا بد وأن يحل في بعض صورته — كما يقول القاضي ستاينورلس بحق — الطابع الدينامي ، وفي بعضها الآخر الطابع الثابتي ، ولا تغفل القضية المتعلقة بالافريد التاري ليحمر أوجه من هذا التصوير ، فلها ولاهك جانبها الثابتي الذي رفعت به إلى المحكمة

— وأنظر أيضاً الرأي المعارض للقاضي بالنسبة ستاينورلس الملحق بالأمر الصادر من المحكمة ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

ولعل هذا الاختيار هو الذي دعا محكمة العدل الدولية إلى الأمر بالتأجيل لتأخير تنفيذ في قضية شريفة الزيت الإيجلو ايرانية . إذا أسست أمرها على أساس :  
 « La Cour doit se préoccuper de sauvegarder par de telles mesures les droits que l'arrêt qu'elle aura ultérieurement à rendre pourrait éventuellement reconnaître, soit au demandeur soit au défendeur » .

C.I.J. Rec., 1961, p. 83.

(١) أنظر الرأي الفردي للقاضي صلاح الدين التريزي المرفق بالأمر الصادر من المحكمة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

فى القدر المتعلق بتحديد الافريز القارى للجزر اليونانية الموجودة فى بحر ايجه والمطالبة بتحديد حق اليونان عليها . والنتيجة السياسية المترتبة على الفصل فى هذا النزاع وحسمه هو تحديد العلاقات الودية فيما بين الدولتين طرفى النزاع . أما إذا أحجم القاضى الدولى عن الفصل فى النزاع أو فى بعض منه بمقولة أنه ذو طابع سياسى ، أو أن العناصر السياسية تغلب فيه على العناصر القانونية فإن ذلك من شأنه أن يهوى بالقاضى الدولى إلى مجرد آلة ، الأمر الذى ينتهى إلى هزيمة نكراء للقانون الدولى ، ذلك أنه وإن كان الغرض الضرورى لآى نظام قانونى هو السكال المادى إلا أن التضاضى فى تحقيقه لهذا السكال لا يعتبر حرفية القانون فحسب ، بل كذلك روحه وحكمته ، (١)

وعلى ذلك فإنه إزاء موقف تهدد فيه العلاقات السلية بين تركيا واليونان خطر دام ، ويتدهور فيه الموقف بينهما يوماً بعد يوم فإن المحكمة تصبح مطالبة - وفق ما نصت عليه المادة ٢٣ من اللبثاق ، والمادة ٤١ من نظامها الاسامى - أن تتدارك الموقف . ولعل الحل الأمثل فى هذا الصدد هو أن تأمر باتخاذ تدابير تحفظية تتمثل فى دعوة أطراف النزاع إلى السكف عن كل ما من شأنه أن

---

(١) عهد ملئت النتهى ، الاحكام العامة فى قانون الاسم ، التنظيم الدول ،

ص ٧٩٠ .

وانظر أيضا .

حامد سلطان ، القانون الدولى العام فى وقت السلم ، ط ٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،

١٩٦٩ ، ملحقى ١٠٧٣ و ١٠٧٤ .

يحدد العلاقات الثنائية فيما بينها للخطر<sup>(١)</sup>.

ولو أن المحكمة فعلت ذلك لما أتت بدعاً من الأمر ، فقد سبق لها أن اتخذت

---

(١) أنظر الرأي المأثور للقاضي ستاسينوبولس السابق للإشارة إليه ، ص ٣٨ .  
وأنظر أيضاً .

VILLANI, Rivista, op. cit., p. 4.

وأنظر في ذات المعنى ما ذهب إليه أوكتل في مرافعة أمام المحكمة يوم ٢٦ أغسطس  
سنة ١٩٧٦ إذ يقول :

« Le fait que cette affaire ait été portée devant la cour met  
en lumière un élément que l'on a trop souvent tend-  
ence à négliger, notamment dans les conférences in-  
ternationales où sont proposées des méthodes pour le  
réglement des différends ne faisant pas appel à la  
saisine de la Cour. Cet élément est que l'avenir même  
du droit international dépend finalement du rôle un-  
ique que la Charte des Nations Unies a réservée à la  
Cour dans le maintien de la paix et de la sécurité  
internationales. Aucun tribunal n'est lié au mécanisme  
des Nations Unies comme l'est la Cour ».

O'Connell, Pladoirie du 26 Août, 1972, doc. G.I.J., C.R.,  
76/2, Traduction française.

وأنظر على وجه الخصوص :

GROSS Leo, The dispute between Greece and Turkey, op. cit.,  
pp. 43 and ff.

مواقف مشابهة في شأن قضايا سبق لها النظر فيها على نحو ما سبق لنا أن أشرنا  
إليه من قبل (١) . ولأصبح ذلك الموقف من جانبها أكثر اتساعاً مع طبيعة  
وظيفتها كجهاز يتوافر — في المقام الأول وبأسلوبه الخاص — على الحفاظ على  
النسب والأمن الدولي .

---

(١) أنظر ما سبق من ٤٢ - ٤٣ هامش (٢)





## ( خاتمة )

يبنى أن نشير في خاتمة هذه الدراسة إلى أن المحكمة الرئيسية من وراء الحكم الراود في نص المادة ٤١ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية والتي تخول هذه الاخيرة الأمر باتخاذ تدابير تحفظية هي تلافى استعجال أو تعذر تنفيذ الحكم الصادر في موضوع الدعوى أو ترك لأطراف النزاع حرية التصرف على النحو الذى يرونه . هذا المعنى هو الذى كان ينبى — فى نظرنا — أن يظل نصب أعين المحكمة عند تقديرها لطلب أحد أو بعض أطراف النزاع المعروض أمامها الأمر باتخاذ تدابير تحفظية .

فهذا المعيار هو الذى ينبى أن يحدد موقف المحكمة من انفصل فى مسألة اختصاصها بنظر الموضوع ومدى علاقة ذلك باختصاصها باتخاذ تدابير تحفظية . وعلى ذلك فلسكى تأمر باتخاذ هذه التدابير ينبى أن تتأكد — لأسباب معقولة — من اختصاصها بنظر الموضوع ، وعندئذ يصبح للحكم الصادر منها من بعد — وبفضل هذه التدابير — فرصاً أكثر للنجاح فى تنفيذه .

وعذا المعيار هو الذى ينبى أن يحدد أيضاً موقف المحكمة من الفصل فى موضوع الطلب باتخاذ تدابير تحفظية ، ولقد أشرنا كيف أن إحجام المحكمة عن الفصل فى مدى اعتبار هـ الحيولة دون تدهور العلاقات فيما بين تركيا واليونان واتساع شقة الخلاف بينهما ، مبرراً لاتخاذ تدابير تحفظية من شأنه أن يعرقل احتمالات تنفيذ الحكم الذى قد يصدر فى موضوع الدعوى .

قد يقال أن الاتجاه الراجع فى الفقه — بقطع النظر عن رأينا فيه — هو أن هذه التدابير لا تلزم المخاطب بها ، بمعنى أنه يجوز للأطراف المعنية فى خصومة

ما تنفيذه هذه التدابير أو الأعراض عنها<sup>(١)</sup>.

وقد يستتبع عندئذ أن ذلك من شأنه أن يجعل من معيار الخشية من إستحالة أو تعذر تنفيذ الحكم في موضوع الدعوى ، - الذى تنادى به بعبارة أساساً لتقدير المحكمة لدى ملازمة إتخاذ تدابير تحفظية - معياراً محدود الأثر ، بل قد يصعب إذا قيمة نظرية بحثه؛ على أننا نرد على ذلك أنه يبقى لهذا المعيار أهمية الواضحة في ترتيب بعض الآثار - حتى ولو جاء ذلك بصورة غير مباشرة - على الموقف الذى يتخذه أطراف الخصومة من هذه التدابير .

مثل هذه الآثار قد تسبق صدور الحكم النهائي في موضوع النزاع وقد تلحق به .

فن الآثار التى قد تسبق صدور الحكم فى الموضوع ما قضت به الفقرة الثانية من المادة ١٤ من النظام الأساسى للمحكمة من أنه « الى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن بأثر التدابير التى يرى إتخاذها ، وإذا

---

(١) أنظر فى الانبجاءات الفنية القائمة بعدم إلزامية التدابير التحفظية :

GUGGENHEIM P., *Les Mesures Conservatoires dans la procedure arbitrale et judiciaires*, R.C.A.D.I, 1932. II, Tome 40, p. 676 et ss.

BARILE G., *osservazioni sulla indicazione di misure cautelari nei procedimenti davanti La Corte internazionale di Giustizia*, in : *Comunicazioni e studi*, IV p 149 e ss.

وأنظر أيضاً :

TESAURO, op. cit p. 894 e ss., COCATRE-ZILGIEN, op. cit, p. 107 et ss., PERRIN, op. cit., p. 33., HUDSON, op. cit p. 486 et ss., VILLANI, op. cit, pp. 670 ss.

كان ذلك لا يهني أن مجلس الأمن يضطلع بتنفيذ التدابير التحفظية التي قررتها المحكمة ، إذ أن إختصاصه في هذا الصدد قاصر على تنفيذ الأحكام ، الصادرة من المحكمة ( الفقرة الثانية من المادة ٤٤ من الميثاق ) ، إلا أن مجلس الأمن يستطيع مع ذلك أن يأخذ في إعتباره موقف أطراف النزاع من التدابير التحفظية التي قررتها المحكمة عندما يتصدى لبحث هذا النزاع - في حالة عرضه عليه - لاتخاذ ما يراه من إجراءات لحفظ الأمن والسلم الدولي<sup>(١)</sup>.

ومن الآثار التي تعقب صدور الحكم في الموضوع هو أن المحكمة قد تأخذ في اعتبارها عند تمويض الإضرار التي لحقت بالطرف الذي قضى له بالحق بموجب الحكم النهائي - إذا كان هناك تمويض لهذا التمويض - مدى التزام أطراف الخصومة بمقتضيات حسن النية تجاه التدابير التحفظية التي قضت بها المحكمة من قبل<sup>(٢)</sup>.

بسم محمد الله

(١) BARILE, Osservazioni sulla indicazioni, op. cit.,  
p. 152 — 153.

(٢) المرجع المشار اليه عليه ص ١٥٤ .



## المراجع العربية مرتبة هجائياً

- (١) ابراهيم نجيب سعد : القانون التصانق الخاص ، ج ١ ، منشأة المعارف  
بالاسكندرية ، ١٩٧٣ .
- (٢) احمد ابو الوفا : المرافعات المدنية والتجارية ، ط ١٣ ، دار المعارف
- (٣) حامد سلطان : القانون الدولى العام وقت السلم ، ط ٤ ، دار النهضة  
العربية ١٩٦٩ .
- (٤) وهزى سيف : الوسيط فى شرح المرافعات المدنية والتجارية ١٩٦٩ -  
١٩٧٠ .
- (٥) عائشة راتب : التنظيم الدولى ، دار النهضة العربية - القاهرة .
- (٦) محمد السيد الدقاق : الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية - منشأة  
المعارف بالاسكندرية ١٩٧٧ .
- (٧) محمد طلعت الفغيمى : الاحكام العامة فى قانون الامم ، التنظيم الدولى  
منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧١ .
- (٨) مهدي محمود شهاب : للتنظمات الدولية ، ط ٣ ، ١٩٧٦ .



- ABI SAAB George**, *Les exceptions. Préliminaires dans la procédure de la cour internationale de justice.*, pedone, Paris, 1957.
- BARILE Giuseppe**, Osservazioni sulla indicazioni di misure cautelari nei procedimenti davanti la corte Internazionale di Giustizia, in : *Comunicazione studi* 1975.
- BARILE Giuseppe**, *Sulle misure Cautelari nell'affare degli esperimenti nucleari*, Rivista di diritto Internazionale, 1974.
- COCATRE — ZILGIEN André**, *Les mesures Conservatoires en droit international Rev. Egyptienne de droit international*, vol II, 1955.
- DUBISSON Michel**, *La cour internationale de Justice*, L.G.D.J., Paris, 1964.
- FAVOREU L.**, *Les ordonnances des 17 et 18 Août 1972 dans l'affaire de la compétence en matière de pêche ( Royaume — Unie c/ Islande, Allemagne Fédérale c/Islande ). A.F.D.I.*, 1972.
- GROSS Leo**, *The dispute between Greece and Turkey concerning the Continental shelf in the Aegean*, A.J.I.L. 1977.
- GUGGENHEIM P.**, *Les mesures conservatoires dans la procédure arbitrale et judiciaire*, R.C.A.D.I., 1932 II tome 40.
- GUYOMAR G.**, *Commentaire du Règlement de la cour Internationale de Justice*, Paris, Pedonc, 1973.
- MANLEY O. HUDSON**, *La cour permanente de Justice internationale.*, Pedone, Paris, 1936.

PERRIN G., Les mesures Conservatoires dans les affaires relatives à la compétence en matière de pêcheries, R.G.D.I.P., 1975.

ROSENNE Sh., The law and practice of the international court., Vol. I, Sijthoff. Leyden, 1965.

TESAURO Giuseppe, Le misure cautelari della corte Internazionale di Giustizia, Comunicazioni e Studi, vol. XV, 1975.

VERZIJL J.H.W., La clause d'acceptation bilatérale ou multilatérale de la Jurisdiction obligatoire de la cour Internationale de Justice, Mélange G. Gidel, 1960.

VILLANI Ugo, In tema di indicazione di misure cautelari da parte della Corte Internazionale di Giustizia, Rivista di Diritto Internazionale 1974.

VILLANI. Ugo, Le misure cautelari nell'affare della piattaforma continentale del Mare Egeo, Rivista di Diritto Internazionale 1977.

WORTLEY B.A., Interim reflections on procedures for interim measures of protection in the international court of Justice, in; comunicazioni e studi, vol. XV. 1975



## فهرس

رقم الصفحة

٢

مقدمة

### الفصل الأول

العلاقة بين اختصاص المحكمة بنظر المروض وسلمتها في إتخاذ

٧

تدابير تحفظية

١٢

مدى سلطة المحكمة في إتخاذ تدابير تحفظية بلبوت ولايتها

٢١

تقدير موقف محكمة العدل الدولي من اختصاصها بإتخاذ تدابير تحفظية

٢٦

أثر عنصر الإستتجال في تحقق المحكمة من ثبوت ولايتها

### الفصل الثاني

٣١

الظروف التي تستوجب إتخاذ تدابير تحفظية

أولا : المحكمة ترى أن نشاط تركيا في بحر ايجة لا يضر بالحقوق السيادية

٣١

للبونان

ثانيا : المحكمة لا ترى ضرورة إتخاذ التدابير التحفظية لمنع تدهور

٤٢

الموقف بين تركيا واليونان لإكتفاء بقرار مجلس الأمن

٤٤

تعاصر عرض النزاع على المحكمة ومجلس الأمن وأثر ذلك

٥٢

خاتمة

٥٧

المراجع





# المطبعة العصرية

شارع كاموز، فرع من شارع الإسماعيل  
القاهرة - القليوبه - اسكندرية





552  
12  
2

